الحكومة فازت بثقة الكنيست

بعد ازمة حكومية استمرت قرابة ثلاثة شهور، وبعد اكثر من ستة اسابيع من المفاوضات لتشكيل حكومة اسرائيلية جديدة برئاسة زعيم الليكود، اسحق شامير، تكللت الجهود التي بذلت في هذا الشأن بالنجاح، اذ تمّ التوقيع على الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة، وفازت الحكومة الجديدة بالثقة، باكثرية ٦٢ صوتاً من اصوات اعضاء الكنيست البالغة ١٢٠، في مقابل ٥٧ صوتاً، وامتناع عضو واحد فقط عن التصويت (**هآرتس**، ١٠ و١٢/٦/١٩٩٠).

وما يأخذه المراقبون والمعلقون الصحفيون على التشكيلة الحكومية الجديدة ليس ضيق قاعدتها البرلمانية فقط، اذ شارك في الائتلاف ٦٠ عضو كنيست لا غير، بينما ايّده اثنان آخران دون الانضمام الى الحكومة والائتلاف، بل، ايضاً، كون ذلك الائتلاف فضفاضاً جداً، اذ يتألف من عدد كبير من الكتل الائتلافية الصغيرة، اضافة الى كتلة الليكود (**يديعوت احرونوت**، ٧/٦/١٩٩٠).

واكدت المصادر الصحفية، على اختلافها، ان تشكيل الحكومة من هذا العدد الكبير من الكتل، وفي الوقت عينه اقتصار قاعدتها البرلمانية على اكثرية ليست كبيرة نسبياً، لم يكن موضع ترحيب ورضى من جانب الكثيرين في صفوف الليكود، على الرغم من اقرار الجميع بأن التشكيلة الجديدة كانت «الامكان الاقل سوءاً» في ذلك الظرف (**المصدر نفسه**).

ورأى معلّق صحفي ان شامير لم يكن راغباً في تشكيل الحكومة على النحو الذي تمّت به، بل كانت بمثابة «كارثة» من ناحيته، «لكن سخرية القدر شاءت ان ينجح شامير في تشكيل حكومة لم يرغب فيها، بينما اخفق شمعون بيرس في تشكيل حكومة ضيقة القاعدة، مع انه سعى الى ذلك بكل قوة» (ناحوم بارنياع، **ملحق السبت، يديعوت احرونوت**، ٨/٦/١٩٩٠).

واذا كان شامير، بالفعل، غير راغب في الحكومة التي شكلها، كما المح بعض المعلقين الصحفيين، فما الذي كان يرغب فيه، ولماذا حصل التحول في موقفه؟ وهل ان التباطؤ الذي أُديرت به المفاوضات الائتلافية له علاقة بنوع، واطار، الحكومة التي كان يفضّلها، ام ان الظروف الموضوعية المتعلقة بتناقضات المطالب الائتلافية هي التي أملت ذلك.

مفاوضات بطيئة؛ الاعتبارات والاهداف

هناك اتفاق في الرأي بين معظم المراقبين والمعلّقين السياسيين الذين تابعوا سير المفاوضات بين الليكود والكتل المرشحة للانضمام الى حكومة شامير الجديدة، على ان المفاوضات أديرت ببطء وثقل شديدين، لكنهم تباينوا في تحليل اسباب ذلك، والاهداف المتوخّاة منه. وكما يبدو فالمشكلة الوحيدة التي كانت تواجه شامير هي الحسم بين الخيارات الاربعة التي كانت مطروحة على جدول اعماله، وهي: اقامة حكومة ضيقة القاعدة؛ أو اقامة حكومة وحدة وطنية وفق الاطار السابق؛ أو اقامة حكومة وحدة وطنية على اساس التناوب على رئاستها؛ او الدعوة الى انتخابات عامّة مبكرة (بنيامين تامر، **ملحق السبت، عل همشمار**، ٨/٦/١٩٩٠).

ومع ان المفاوضات الائتلافية العلنية اقتصرت، عملياً، على خيار حكومة ضيقة القاعدة، الّا ان الشكوك في نوايا شامير رافقت تلك المفاوضات، منذ يومها الاول وحتى غداة التوقيع على الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة. فالعديد من السياسيين، وبخاصة المصابون منهم بـ «البرانويا»، على غرار شارون، فسّروا تردد شامير كدليل على وجود مؤامرة سرية يجري طبخها ببطء مع المعراخ (ناحوم بارنياع، **يديعوت احرونوت**، ٤/٦/١٩٩٠)، وذلك على الرغم من اعلان مكتب شامير ان رئيس الحكومة اعطى «الضوء الاخضر لممثلي الليكود في طاقم المفاوضات